فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي،

نشرنا يوم الأربعاء24 فبراير تحقيقا جديدا عن إدارة البحوث التقنية، و هي على ما نعلم وحدة تحت قيادتكم باعتبارها جزءا من المخابرات العامة.
يركز تقريرنا على انعدام المعلومات المتاحة للعامة عن إدارة البحوث التقنية، ما يشمل غياب أي إقرار بوجودها، و أي وصف متاح للدور الذي تلعبه، و أية معلومات عن علاقتها بباقي وكالات الاستخبارات، و كذلك تفاصيل عن من يرأس إدارة البحوث التقنية.
إن انعدام المعلومات هذا مثير للقلق بصفة خاصة باعتبار الموازنة الكبيرة التي يبدو أنها مخصصة لإدارة البحوث التقنية، كما يوضح تقريرنا. فعلى سبيل المثال، كانت إدارة البحوث التقنية على وشك استثمار مبلغ يقارب المليون و نصف دولار في برمجيات التنصت التي تنتجها شركة هاكِنج تيم في2015 وحدها. يقترح مصدر تحدثنا إليه أن لإدارة البحوث التقنية أكبر موازنة مخصصة لتقنيات التنصت بين موازنات الجهات الحكومية في مصر. ينبغي أن يخضع هذا الإنفاق الكبير لرقابة عامة دقيقة.
نطلب من فخامتكم أن تقروا علنا و بوضوح وجود إدارة البحوث التقنية و أن توضحوا دورها. ينبغي أن تخضع إدارة البحوث التقنية إلى رقابة ملائمة. و ينبغي أن تكون آلية الرقابة هذه معلنة للكافة حتى يستطيع الأفراد أن يسعوا للعدل في حال ما اعترضت اتصالاتهم بشكل غير مشروع.
و بغرض زيادة مسائلة إدارة البحوث التقنية، ينبغي أن تجعل الحكومة المصرية أنشطة التنصت التي تقوم بها خاضعة للأذون القضائية العلنية.
مصر موقعة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و على العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية، و اللذان يحميان صراحة الحق في الخصوصية. تنص المادة93 من دستور2014 أن "تلتزم الدولة بالاتفاقيات و العهود و المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، و تصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقا للأوضاع المقررة". لذلك فإن للإعلان العالمي لحقوق الإنسان و العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية ذات القوة و القيمة اللتان لأي قانون مصري. طبقا لقوانينها نفسها، فإن على مصر التزام أن تصبح أكثر شفافية بكثير فيما يتعلق بالبنية التحتية للتنصت التي تديرها.
فخامة الرئيس، نأمل أن تأخذ من نشر تقريرنا فرصة كي تحسن ممارسات الحكومة الحالية و أن تجلب المزيد من الشفافية إلى ممارساتكم في التنصت.

المخلصين لكم،
منظمة الخصوصية الدولية